

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون فلسطينية

2016/06/21م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... حماس وطهرانتحالفات الضرورة مجدداً
- 4..... تقرير إسرائيلي: هؤلاء الأربعة الأقرب لخلافة مشعل في قيادة حماس.. والحركة باتت على مفترق طرق
- 6..... الاحتلال يقلص كميات المياه لفلسطيني الضفة لصالح المستوطنات
- 6..... بفتاوى الحاخامات.. إسرائيل تقتل الفلسطينيين "بيولوجياً"
- 8..... يديعوت احرونوت : عودة دحلان
- 9..... هل تعرف "فتح" و"حماس" ماذا تريدان؟
- 10..... العامل الفلسطيني في انحسار القضية
- 12..... أربعة عوامل تمنع عباس من تنفيذ المصالحة الفلسطينية
- 13..... شعث لـ"الرسالة": لم نتفق على موعد جديد لاستئناف لقاءات المصالحة
- 14..... أبو ردينة: جهود فلسطينية وعربية لحراك نشط في الأسابيع المقبلة
- 15..... "كلمة هامة" للرئيس خلال 48 ساعة
- 15..... مساعٍ لعقد لقاء بين أبو مازن والرئيس الإسرائيلي
- 16..... الحدود البحرية بين فلسطين ومصر.. من يرسمها اتفاق سري أم "أوسلو 2"؟
- 18..... اللاجئين الفلسطينيون في أرقام
- 20..... مفاجأة.. محمد رشيد (خالد سلام) زار إسرائيل وهذه نشاطاته
- 21..... تنديد وطني بدور فتح في إفشال المصالحة
- 24..... وسائل إعلام تركية: إغلاق المكتب العسكري لحركة حماس في إسطنبول قريباً
- 24..... 5.6 مليون لاجئ فلسطيني مسجل بـ"أونروا"
- 26..... رام الله: إجراءات تل أبيب تؤكد انتقالها لعملية ضم المستوطنات فعلياً
- 27..... الجدار الإسرائيلي على حدود غزة.. هل يفجر مواجهة جديدة؟
- 27..... أكثر من ثلاثة آلاف لاجئ فلسطيني قتلوا بسوريا



حماس وطهرانتحالفات الضرورة مجدداً

الإثنين | 2016-06-20 - 06:55 مساءً

وطن للأخبار: كتب راسم عبيدات

الصورة والمواقف ليست بحاجة للتجميل فعودة حماس لرسم تحالفها مع طهران تمليه المصلحة والضرورة وليس القناعات والمواقف المشتركة، فالجو السائد عند قواعد وكوادر حركة حماس ومحيطها الاجتماعي، هو التحريض على ايران ومروحة حلفائها السوريين وحزب الله وحتى روسيا والإلتصاق بالمواقف السعودية والتركية والقطرية.

حماس انتقلت من محور طهران - دمشق - الضاحية الجنوبية بعد ما يسمى بالثورة السورية، عندما صور لها المحور القطري- السعودي- التركي بأن النظام السوري بات في حكم المنتهي، وبانه عليهما ان تنجو بنفسها وترتب أوراقها ضمن الواقع الجديد، وإلا فإنها ستخسر كل شيء، ومنذ ذلك التاريخ وعلاقات حماس مع طهران متأرجحة بين المحورين، فالقيادة السياسية بحكم الجغرافيا والمصالح والتماثل الفكري والإيديولوجي والتشابك التنظيمي مع قطر وتركيا (الإخوان المسلمين) تريد لحماس ان تكون ضمن المحور السعودي- القطري - التركي، فقطر وتركيا تحتضن قيادات حماس، وتشكل شريان مالي في تمويل الحركة ودعم مشاريعها ومؤسساتها، وكذلك السعودية بثقلها السياسي ودعمها المالي، في حين رأت القيادة العسكرية بان هذا المحور لم يقدم لحماس سوى الوعود الفارغة، وتجلى هذا الصراع في الحرب العدوانية الأخيرة تموز/2014 التي شنت على قطاع غزة، حيث توجهت قيادة حماس بالشكر للمحور السعودي- القطري التركي والفضائيات ووسائل الإعلام الدائرة في فلكها من الجزيرة الى العربية وغيرها لدعمها لحركة حماس ومساندة المقاومة في قطاع غزة، بالوقوف الى جانبها ضد الحرب العدوانية التي تعرضت لها، ولم تأتي على ذكر ايران ومحورها أصحاب الدعم الحقيقي عسكرياً ومالياً لحماس.

علاقة حماس بإيران استمرت بالتأرجح بين منعطفات الأجنداث السياسية التي تتحكم بمواقف وسياسات الدول، ولم يجر تعبيد الطريق لكي تصبح سالكة بين حماس والقيادة الإيرانية، رغم ان وفداً رفيعاً من حماس التقى القيادة الإيرانية في طهران، واعلن عن إعادة الدعم المالي الإيراني لها، بعد وساطة للتقريب بين وجهات نظر الطرفين قادها حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي، وبقيت المواقف متباعدة وخاصة بان الموقف مما يحدث في سوريا نقطة خلافية جوهرية، وكذلك الدعم الحمساوي للسعودية في حربها العدوانية على اليمن، وبقي التوجس والحذر الإيراني تجاه إعادة ترميم العلاقة مع حماس، وخاصة بان حماس صممت على قرار الجامعة العربية السعودي بتصنيف حزب الله المقاوم على لائحة الإرهاب.

وهذا التوجس والخوف الإيراني له خلفياته وله ما يدعمه على أرض الواقع، فإيران التي دعمت حماس مالياً وعسكرياً وسياسياً، كما حدث مع سوريا التي احتضنت حماس وقدمت لها كل أشكال الدعم، حماس ب"براغماتيتها" وتغليبها للغة المصالح على لغة المبادئ قلبت لها ظهر المجن، وللدلالة على تخبط حماس وإزدواجية مواقفها بين السر والعلن، قبل التطرق لموقف حماس من ايران وما قاله نائب رئيس مكتبها السياسي موسى ابو مرزوق بحقها في شهر شباط من العام الحالي، اود التذكير بموقف حماس من القائد الشهيد سمير القنطار احد قادة حزب الله الذين اغتالته اسرائيل في سوريا، فكتائب القسام قدمت واجب العزاء بالشهيد، وبالمقابل القيادة السياسية صممت والكوادر والعناصر وصفت الشهيد بالرافضي والكافر والمجوسي وادانت تعزية كتائب القسام... الخ.

اما حول الموقف الحمساوي من العلاقة مع طهران، فيمكن تلخيصه بما قاله نشطاء التواصل الاجتماعي عن مكالمة مسربه منسوبه لموسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في شهر شباط من العام الحالي، يفضح فيها الحكومة الإيرانية المكالمة التي أكدت صحتها تحدث فيها أبو مرزوق عن أمور هامة لم تصرح بها حماس من قبل، وبلغه لم

يسمع لها مثل على ألسنة قادة الحركة، هاجم فيها أبو مرزوق الحكومة الإيرانية بشدة متهما إياها بالكذب فقال: «هؤلاء من أكثر الناس تلاعباً بالأوصاف وباطنية وخذرا في السياسة، منذ عام 2009 لم يصل منهم أي دعم، وكل ما كانوا يقولونه كلام كذب وهراء، ما كان يصل لجيوبنا ليس منهم، وكرر اتهامه لإيران بالكذب والتدليس قائلاً كلما كان يجري الحديث معها عن الدعم تشتتت علينا بتحسين علاقاتها مع دول مثل السودان وغيرها، بل إن بعض تصريحات الإيرانيين تعتبرنا خوارج، فهم متمرسون من 1400 عام على الدهاء والحيلة والثورية والباطنية وبالتالي هم ليسوا بهذه السهولة.»

هذا الموقف الحمساوي أشعل الضوء الأحمر امام القيادة الإيرانية، فهي لم تعد تثق بحماس والتحالفات معها، وبذلك رفضت استقبال وفد رسمي من المكتب السياسي لحماس، وأغلقت صناديق المال عليها، وهذا ضاعف من أزمة الحركة المالية ومعانياتها، حيث المحور الذي احتضنها وتحالفت معه، لم يبعها سوى الأوهام والكلام.

حماس ليس لديها مشكلة في تحالفاتها ومواقفها، فهي مستعدة للانتقال من النقيض للنقيض، المهم مصلحة الحركة فوق كل الإعتبارات، وإلا كيف نفسر إنتقال أبو مرزوق ومعه قادة آخرين في تصريحاتهم ومواقفهم من النقيض للنقيض، وما الذي تبدل وأستجد في الخمسة شهور التي مضت حتى ينقلب أبا مرزوق وقادة حماس من النقيض للنقيض؟!، ما الذي دفع أبا مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس كي يدلي بتصريحات لم تلق قبولاً ولا إرتياحاً عند قاعدة وكوادر حماس، وتعالق الأصوات التي تقول داخل حماس، بأن أبو مرزوق لا يمثل موقف الحركة، وتعرض لهجوم غير مسبوق..؟ حينما صرح أبو مرزوق لموقع محسوب على حماس يقول فيه «إن ما قدمته إيران من دعم للمقاومة الفلسطينية سواء على صعيد الإمداد أو التدريب أو المال للمقاومة الفلسطينية لا يوازيه سقف آخر ولا تستطيعه معظم الدول، فماذا يعنى ذلك بعد هجوم عنيف لم يتجاوز الخمسة أشهر؟!»

ما اعتقده بأن حماس المحاصرة مالياً، باتت على قناعة بأن الحلف الذي خدعها وصور لها بأنه مجرد مغادرتها دمشق، فإنه ستفتح امامها عواصم العالم، وستنتزع التمثيل الفلسطيني من المنظمة، وبأن الحصار سيرفع عن القطاع وستنفذ عمليات الإعمار، وان الأموال ستدفق على الحركة، ولكن كل ذلك لم يتحقق أو ينفذ منه شيئاً، وهذا ما دفعها للعودة الى الحوض الإيراني، ولكن ليس بغرض التحالف الإستراتيجي، بل تحالف تقتضيه الضرورة والمصلحة، وإيران كذلك تريد من هذا التحالف ان تنتزع حماس من تحت عباءة المحور السعودي.

تقرير إسرائيلي: هؤلاء الأربعة الأقرب لخلافة مشعل في قيادة حماس.. والحركة باتت على مفترق طرق

الكاتب : وطن 20 يونيو، 2016

“وطن- ترجمة خاصة”- قال موقع “نيوز وان” الاسرائيلي إن خالد مشعل أعلن أنه لن يخوض الانتخابات الداخلية القادمة الخاصة بحركة حماس، موضحاً أن رئيس المكتب السياسي القادم عليه تحديد ما إذا كان سيذهب للتصالح مع إيران أم سيواصل التحالف مع المعسكر السني بقيادة المملكة العربية السعودية.

وأضاف الموقع في تقرير ترجمته وطن أنه وفقاً لمصادر في حماس، ينبع قرار خالد مشعل من الصدع الذي حدث في علاقاته مع قيادة حماس في قطاع غزة منذ تنفيذ العدوان الإسرائيلي 2014، مشيرين إلى أنه حال تم تحسين العلاقة بينهما بشكل سليم يمكن أن يجد مشعل وسيلة لتغيير السياسات الداخلية ويتم التوصل إلى صفقة تسمح لمشعل بالفوز مرة أخرى والبقاء في هذا المنصب.

ولفت نيوز وان إلى أن التوتر الأكبر داخل حماس خلال الأيام الراهنة بين رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، ومحمد ضيف قائد الجناح العسكري كتائب عز الدين القسام الذي يعتبر الرجل القوي في حركة حماس، وتربطه علاقات وثيقة مع حزب الله وإيران.

وأشار التقرير العبري إلى أن خالد مشعل يقود منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، الخط المعادي للشريعة وضد الرئيس السوري بشار الأسد وحزب الله وإيران، ويميل أكثر إلى السنة والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر، خاصة بعد قرار نقل مقر حماس من دمشق إلى الدوحة.

وحسب نيوز وان، فإن الأزمة التي تشهدها حماس خلال الأيام الجارية تأتي في ذروة الصراع بين المعسكر السني والمعسكر الشيعي بقيادة قطبي التحالفين المملكة العربية السعودية وإيران، كما أن حماس فشلت عبر جهودها في إقناع إيران بتعزيز علاقاتها مع الحركة، وزيادة الدعم المالي، لكن على الرغم من التوترات بين طهران وخالد مشعل، واصلت إيران دعم حماس بالمال والسلاح للجناح العسكري للحركة.

وقال نيوز وان إن هناك توتر آخر، يتمثل في علاقات حماس مع مصر منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، حيث اتهم حماس بتنفيذ عمليات إرهابية بمساعدة من الإخوان المسلمين في مصر ومنظمة داعش في سيناء، لذا تفرض إدارة السيسي ضغطاً على حماس من خلال إغلاق معبر رفح معظم أيام السنة بسبب مزاعم دعم حماس للإرهاب المتطرف في مصر.

وحتى تحدث أية مفاجآت في اللحظة الأخيرة، فمن الممكن تقدير أن هنا أشخاص أربعة في قيادة حماس سيخوضون الانتخابات الداخلية القادمة في المجلس الاستشاري للحركة الذي تضم 60 عضواً، لاختيار الرئيس المقبل للمكتب السياسي. والمرشحون للفوز بهذا المنصب هم:

إسماعيل هنية – نائب رئيس المكتب السياسي، الذي ترأس الحكومة الفلسطينية في عام 2007 وكان مدير مكتب الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس.

الدكتور موسى أبو مرزوق – نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في سنوات التسعينات خدم بالفعل رئيساً للمكتب السياسي قبل أن يتم استبداله بخالد مشعل، ويعيش في القاهرة، وله علاقات جيدة مع القيادة المصرية.

الدكتور محمود الزهار – عضو المكتب السياسي لحركة حماس، يعتبر ممثل إيران في قيادة الحركة، ويبدى موقفاً متشدداً ضد السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

يحيى السنوار – أحد مؤسسي حماس مع الشيخ أحمد ياسين عام 1987، أمضى سنوات عديدة في السجون الإسرائيلية وبعد الإفراج عنه التحق بالقيادة العليا في الجناح العسكري للحركة.

وأكد نيوز وان أن اختيار الزعيم الجديد لحركة حماس والذي سيشير إلى اتجاه قيادة الحركة، سواء تجاه المصالحة مع إيران أو التخلي عن المعسكر السني بقيادة المملكة العربية السعودية أو استمرار الوضع الراهن في إيجاد صيغة لتحسين العلاقات مع إيران، مضيفاً أن معظم قادة الحركة تعتقد أنه يتوجب على حماس أن تظل على الحياد وعدم التدخل في الصراع بين إيران الشيعية والمعسكر السني بقيادة المملكة العربية السعودية حتى تحاول كسب الطرفين.

واختتم نيوز وان تقريره بأن سكان غزة يأملون أن الزعيم الجديد للحركة يتجه لتحسين العلاقات مع مصر، وصنع السلام مع السلطة الفلسطينية وفتح معبر رفح بشكل دائم بدلاً من الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل.



الاحتلال يقلص كميات المياه لفلسطيني الضفة لصالح المستوطنات

القدس المحتلة - نضال محمد وتد العربي الجديد 2016\6\21

ذكر تقرير لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، اليوم الثلاثاء، أن الاحتلال الإسرائيلي قلص، في الأسابيع الأخيرة، كميات المياه التي يتم ضخها للقرى والبلدات الفلسطينية، لصالح المستوطنات الإسرائيلية، خاصة في بلدة سلفيت و3 قرى شرق نابلس. وأشار التقرير إلى أن آلاف البيوت الفلسطينية تحصل على المياه لساعات محدودة في النهار، بادعاء أنه على ضوء زيادة الاستهلاك هناك حاجة إلى ضبط كميات المياه في المنطقة.

ولفت التقرير، نقلاً عن مستخدمين فلسطينيين يعملون في قطاع المياه في الإدارة المدنية، إلى أن الاحتلال يقوم في المقابل بتوسيع وإصلاح شبكات المياه في المستوطنات الإسرائيلية، من دون فرض أي قيود على استعمالات المياه فيها، بما في ذلك ريّ الحدائق العامة في المستوطنات وملء أحواض السباحة المنزلية للمستوطنين.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في شركة المياه الإسرائيلية، أن خفض كميات المياه التي تبيعها الشركة الإسرائيلية سيستمر طيلة هذا الصيف، وأن الهدف منها أيضاً منع انخفاض مستوى ومنسوب المياه في أحواض تخزين المياه الموجودة في المستوطنات.

وأضاف التقرير، أن خفض مستوى ضغط تزويد المياه للقرى والبلدات الفلسطينية، أدى إلى قطع المياه منذ أكثر من أسبوعين عن عدد من القرى الفلسطينية، كما سبب إغلاق عدد كبير من المصانع والمصالح الفلسطينية، ناهيك عن ضرب الزراعة ونفوق الحيوانات والطيور الداجنة في مزارع فلسطينية، بفعل العطش وانعدام المياه.

يشار إلى أن أصحاب المزارع الفلسطينية يضطرون إلى بيع الحيوانات والدواجن الموجودة في مزارعهم خارج الضفة الغربية، خوفاً من نفوقها بفعل الحر والعطش، في حين يضطر الأهالي إلى شراء المياه المعدنية لتأمين حاجات الحياة اليومية، وشراء المياه عبر حاويات تجارية بأسعار مكلفة للغاية.

بفتاوى الحاخامات.. إسرائيل تقتل الفلسطينيين "بيولوجياً"

كامل جميل - الخليج أونلاين 2016\6\21

في استعراض لتاريخ دولة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية اضطهادها للفلسطينيين يتوضح أنه تاريخ مليء بالجرائم، لا سيما فيما يخص استعمالها أسلحة كيميائية في عمليات الإبادة الجماعية، المعروفة بالحرب البيولوجية، وهو ما مارسه منذ ما قبل إنشائها حتى اليوم، بحسب ما تؤكد الأدلة.

وإذا استعرضنا تاريخ السنوات الخمسين الماضية فيما يخص هذه الأسلحة، نجد أن إسرائيل استعملت كثيراً من هذه الأسلحة، ولكن بصورة لا تثير ضجة كبيرة محلياً أو عالمياً، وأمثلة ذلك استعمالها في المظاهرات وعند الهجوم على حي سكني أو مدرسة، أو بتلويث مصادر المياه في الضفة خلال الانتفاضة.

كذلك تم استخدامها عند استعمالها المبيدات ضد المزروعات التي تخص أهالي عين البيضاء (1968)، وعقربا (1972) ومجدل بني فاضل (1978) والنقب (2002)، أو في تجارب المواد الفتاكة ضد المعتقلين العرب داخل إسرائيل، كما صرح عميل الموساد المنشق فكتور اوستروفسكي.

وتشير مصادر فلسطينية مطلعة إلى أن الخلاص من الفلسطينيين بكل الوسائل، وإن كان بالتسميم الجماعي، تم تشريعه من قبل كبار حاخامات إسرائيل، وهو ما أكده المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في تقرير نشره



على موقعه الإلكتروني، الأحد، لافتاً إلى وجود فتوى يهودية تدعو المستوطنين لتسميم مياه الشرب التي تغذي القرى والبلدات والمدن الفلسطينية بالضفة الغربية.

وبين المكتب أن الفتوى أطلقها رئيس مجلس حاخامات المستوطنات، الحاخام المتطرف شلومو مليميد، الذي دعا المستوطنين للإقدام على جريمة تسميم المياه.

ولفت التقرير إلى أن "المستوطنين اليهود يعكفون على تسميم مياه الشرب في القرى والبلدات الفلسطينية في أنحاء الضفة الغربية"، مدلاً على ذلك بتقرير نشرته منظمة كسر الصمت الإسرائيلية، التي تسعى لفضح جرائم الاحتلال.

وبين أن الهدف من تسميم المياه يتمثل في دفع السكان المحليين الفلسطينيين إلى مغادرة قراهم وبلداتهم؛ ليتسنى للمستوطنين السيطرة على أراضيهم.

وأشار التقرير إلى أن هذه الفتاوى على غرار فتاوى سابقة أصدرها الحاخام يتسحاق ليفانوف والحاخام الأكبر لليهود في مدينة صفد، التي أجاز من خلالها الحاخامات سرقة المواطنين العرب وسرقة محصول الزيتون للفلسطينيين وتخريبه، حيث سجلت مئات الحوادث التي أتت ترجمة فعلية لهذه الفتاوى العنصرية.

الحرب البيولوجية (بالإنجليزية: Biological Warfare) هي الاستخدام المتعمد للجراثيم أو الفيروسات أو غيرها من الكائنات الحية وسمومها، التي تؤدي إلى نشر الأوبئة بين البشر والحيوانات والنباتات. ويطلق البعض على هذا النوع من الحروب اسم الحرب البكتيرية، أو الحرب الجرثومية، غير أن تعبير الحرب البيولوجية أكثر دقة لشموليته.

وتشير التقارير إلى أن إسرائيل تملك اليوم أكبر مخزون من الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أوروبا وآسيا.

وهذا المخزون ليس وليد اليوم؛ إذ انشأ بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل من 1948 وحتى 1963، باستثناء الأعوام 1953 حتى 1955، منظمة "همد" العلمية، ومنها انبثقت منظمة "همد بيت"، وغرضها الحرب الجرثومية، وأحيطت بالسرية التامة.

وعندما احتل الصهاينة أرض فلسطين عام 1948 وهجروا أهل 530 مدينة وقرية، أصبحت لديهم أبنية كثيرة خالية، لذلك اختار رئيس الأركان، يجال يادين، مكاناً منعزلاً فيه مبنى فخم وبعيد نسبياً عن العمران، أصبح المقر الدائم للحرب الجرثومية، وتغير اسم المنظمة من "همد بيت" إلى مركز إسرائيل للبحوث البيولوجية (IIBR)، ولا يزال هناك إلى اليوم.

ويعمل الآن في المركز 300 موظف؛ منهم 120 من حاملي الدكتوراة في قطاعات مختلفة من علوم البيولوجية والكيمياء والرياضيات والبيئة والفيزياء، ويعاونهم نحو 100 فني مؤهل تأهيلاً عالياً.

وفي اعتراف صريح قال نعيم جلعادي، وهو يهودي عراقي جنده الموساد واستقر في إسرائيل وخدمها بإخلاص، إنه بعد فترة اكتشاف العنصرية التي يمارسها الأشكناز على اليهود الشرقيين أمثاله، فهاجر إلى أمريكا، ومنها صرح للصحفيين بتجاربه السابقة.

وقال جلعادي إن موثي ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي 1967، أصدر أوامره بطرد العرب من قراهم وتدمير منازلهم وتسميم الآبار بالتيفوس والدوسنتاريا، وقال إن الهاغاناه (منظمة إسرائيلية متطرفة) وضعت البكتيريا في المياه التي تغذي عكا من نبع قرب قرية كابري. كما ذكر أيضاً حادث تسميم مياه غزة، وأن أحد الضباط قال: "ليس لدينا عواطف في الحرب".

وفي عام 1993 قابلت الصحفية سارة ليبوفيتس، العالم افرام كاتاشالاسكي (تغير اسمه إلى كاتسير) والعالم ألكساندر كينان والضابط الكولونيل شلومو جور المسؤول عن وحدة الجراثيم، ونشرت تقريراً عن مقابلاتها تلك في جريدة حداثوت، بعنوان "الميكروبات في خدمة الدولة".



وفي المقابلة تهرب هؤلاء من الإجابات الصريحة، ولكنهم اعترفوا بأنهم وضعوا خطأً لدراسة احتمالات الحرب الجرثومية.

كما قابلت الضابط الذي اقترف جريمة تسميم عكا، وقال لها: "لماذا تبحثون عن المشاكل التي حدثت قبل 45 عاماً؟ ماذا تكسبون بنشر هذا؟ أنا لا أعلم بشيء".

أيضاً ذكرت أنها قابلت الضابط الذي دبر خطة تسميم غزة، فقال لها بغضب: "لن تحصلي على إجابات مني أو من غيري".

أما الكولونيل شلومو جور فقال: "لقد سمعنا عن وباء التيفود في عكا وعملية غزة؛ كانت هناك إشاعات كثيرة ولا ندرى إن كانت صحيحة أم لا".

وكتبت الصحفية تعليقاً على المقابلات: "كل ما عمل في تلك الأيام بدافع الإيمان والتفاني أصبحوا يتسترون عليه اليوم كالعار، أما الأحياء منهم؛ فمعظمهم فضل الصمت، وبعضهم ألغى المقابلة في آخر لحظة، وبعضهم أقل الخط عندما عرفوا بموضوع السؤال"، وأحدهم قال: "ليس كل ما عملناه في الماضي يستوجب المناقشة".

يديعوت احرونوت : عودة دحلان

القدس المحتلة \سما\ 2016\6\21

كتب المحلل العسكري لصحيفة يديعوت احرونوت العبرية اليكس فيشمان اليوم ان الورقة القوية، "الأص"، التي تختبئ في علبة ورق لعب التحالف المناصر للغرب - الأردن، مصر، الامارات، السعودية واسرائيل - تسمى محمد دحلان. من كان احد قادة فتح في قطاع غزة وتركها قبل تسع سنوات بعد سيطرة حماس على السلطة، اصبح المرشح الرئيسي لوراثة حماس في غزة، وسيحظى، بقدر ما يلح الأمر، بالدعم لوراثة ابو مازن.

قال فيشمان " هذا الأسبوع، اوضح مسؤول رفيع في الجهاز الأمني انه اذا وقعت جولة حرب اخرى في غزة، فسيكون الهدف طرد حماس من السلطة وحسب مفهوم السياسة الامنية الاسرائيلية، كما ترتسم مع دخول الوزير الجديد افيغدور ليبرمان، فانه في مسألة غزة يوجد خياران، الأول: حماس مكبوحة تماما، واسرائيل تواصل تقديم المساعدة الانسانية بل توسيعها، واشراك الاتراك في اعادة اعمار غزة، اذا تم توقيع اتفاق مصالحة بين البلدين.

واضاف "هذا الخيار يعني عمليا استمرار السياسة الاسرائيلية المتبعة خلال العقد الأخير، والتي تعتمد على الفصل بين الضفة وقطاع غزة واسرائيل تفضل كيانين فلسطينيين منفصلين ومعادين لبعضهما البعض وحماس مكبوحة وسلطة ضعيفة في رام الله يخدمان هذا التوجه اما الخيار الثاني: حماس تحطم اليات اللعب، تبدأ جولة عنف اخرى، واسرائيل تقوم بإسقاطها.

وتابع "لقد فقدت اسرائيل، وبحق، صبرها امام الصراع الدائر على شكل جولات تفصل بينها فترات هدنة وخيار اسقاط سلطة حماس يطرح على طاولة الحكومات الاسرائيلية منذ عشر سنوات، لكنه يصل الى باب موصد في كل مرة يطرح فيها السؤال حول من سيستبدل حماس وهنا ايضا، يوجد جوابان - وكلاهما سيئان: اما تعم الفوضى في القطاع فتصل الى السلطة عناصر اشد تطرفا، او تنجر اسرائيل الى الفراغ وتعود لإدارة حياة الغزيين لفترة طويلة وهذان الجوابان يسدان الطريق امام فانتازيا التخلص من حماس الى الأبد.

وقال " منذ تسلم ليبرمان لمنصبه، يجري الحديث مرة اخرى عن دحلان كوريث محتمل لحماس فهو غزي، ولديه مواقع ومؤيدين بين رجال فتح في غزة، وهو يستثمر المال في القطاع بواسطة زوجته" موضحا "صحيح انه لا يوجد زعيم فلسطيني

يوافق على الدخول الى غزة على متن الدبابات الاسرائيلية، لكن دحلان لا يحتاجها فهو يمكنه الحضور على متن سيارة مرسيديس مصرية، بترحيب من قادة الامارات الذين اعدوه الى الحياة ووثقوا علاقاته مع السيسي منذ كان وزيراً للدفاع.

ومنذ اصبح السيسي رئيساً، قام دحلان بتنفيذ الكثير من المهام باسمه: في ليبيا، في السودان، وفي اثيوبيا وفي مصر يعتبر دحلان شخصية هامة، وعندما يهبط في القاهرة، ينتظره اسطول من سيارات الليموزين.

وسيصل دحلان - اذا وصل- ايضا بترحيب من الأردنيين والذين قاموا ببناء على طلب مصري، باستضافة دحلان قبل نحو شهر، ووجدوا من المناسب تبليغ كل من كان مستعداً للسمع بأنهم يعتبرونه زعيماً شرعياً.

وتابع " دحلان لم يزر الأردن طوال اربع سنوات على الأقل وقرر الاردن تبنيه لأنه يؤس من ابو مازن ويفهم بأنه اصبح في نهاية طريقه كما لن تعارض السعودية استبدال السلطة في القطاع وفي الواقع كل من يرى في "الاخوان المسلمين" عدواً، سيره رؤية حماس تفقد السلطة".

وفي هذه المسألة ستكون اسرائيل مقاول التنفيذ فقط، وسيستبدل حماس شخص يمكن اجراء حوار سياسي معه، وهو ما لا يمكن عمله مع حماس كما انه العدو المرير لأبو مازن، الذي يعتبره متآمراً، وتقوم اجهزته الامنية باعتقال وفصل المشبوهين كمقربين منه او يدعمونه.

وقال قيشمان " في مخيمات اللاجئين توجد لدحلان مجموعات مسلحة هي رجال التنظيم، الذين يقتنع ابو مازن بأن هدفهم هو اسقاطه بالقوة وحسب مفاهيم ليبرمان، الذي يعتبر ابو مازن عدواً خطيراً، يعتبر عرض دحلان كبديل لسلطة حماس او السلطة الفلسطينية عاملاً على اضعاف رئيس السلطة الفلسطينية".

هل تعرف "فتح" و"حماس" ماذا تريدان؟

2016\6\21

الغد الاردنية

احمد جميل عزم

لا يوجد عند كل من "فتح" و"حماس" برنامج وطني متبلور تقدمانه لجماهيرها، فكيف يمكنهما الاتفاق على مشروع مشترك؟

تفيد أنباء اللقاءات التي جرت في العاصمة القطرية، الدوحة، بأنّ محادثات الفصليين الفلسطينيين، "فتح" و"حماس"، للتوصل لمصالحة، تعثرت مجدداً. والواقع أنّ انعقاد جلسات المصالحة (لماذا تنعقد الجلسات أصلاً؟)، بات يشكل سؤالاً مبرراً أكثر جدية وإثارة للاهتمام من أسباب فشل المصالحة.

هناك آثار سلبية وكارثية لا تحتاج للكثير من النقاش مترتبة على الانقسام الفلسطيني الفتحاوي-الحمساوي، إلا أنه لا يوجد متغير حقيقي وطني فلسطيني، يوضح لماذا استؤنفت جلسات الحوار الآن. فاستئناؤها يفترض وجود متغيرات تجعل هناك فرصاً للنجاح في تحقيق ما تعذر تحقيقه سابقاً، لكن لا يبدو هذا واضحاً. ربما أن الحراك الدولي المصاحب للمبادرة الفرنسية، أعاد شيئاً من الاهتمام للملف الفلسطيني، وهيئة الساحة الفلسطينية لمتغيرات جديدة. أو ربما العكس تماماً؛ أي لأن المبادرة الفرنسية فشلت في خلق حراك، فصار مطلوباً ملء الفراغ بحراك جديد.

بغض النظر عن أسباب انعقاد جلسات الدوحة، فإنّ تفاصيل الاستعصاء والتعثّر في هذه اللقاءات، توضح عدم وجود متغير جديد في تفكير وسياسات الفصليين.

هناك ثلاثة ملفات رئيسة معلنة كسبب لتعثّر الحوار، وأسباب فرعية أخرى (مثل المحكمة الدستورية التي شكلها الرئيس الفلسطيني مؤخراً)، يذكرها المتحاورون أو قريبون منهم. والملف الرئيس الأول، هو ملف الموظفين الذين عينتهم

"حماس" بعد العام 2006 في قطاع غزة، ومطالبة حل أزمته المالية والاعتراف بهم وبرواتهم، مقابل طلب "فتح" دراسة ملفاتهم وحالتهم بشكل غير جماعي، ومن دون حلول تلقائية جماعية مضمونة. وإصرار "حماس" على حل تراه هي، ورفضها مناقشة التفاصيل أو إخضاعها لحكومة، يتجاهل أن أزمة هؤلاء الموظفين ستطول أكثر هكذا، ويؤكد وقوعها في خانة إعطاء الأولوية للحياتي المطلي على الوطني الاستراتيجي؛ من دون أن يعني هذا أن "فتح" تعطي أولوية للوطني الاستراتيجي على "الحياتي"، فكل مأزق العمل الفلسطيني مرتبط تقريباً بفخ متطلبات الحياة اليومية، واستمرار "السلطة"، على حساب الصراع التحرري الأساسي.

الملف الثاني الرئيس، هو إصرار "حماس" على تفعيل المجلس التشريعي. في المقابل، تطرح "فتح" وضع آلية انتخاب سريعة. ويتمثل الملف الثالث في إصرار "فتح" على أن يكون برنامج منظمة التحرير الفلسطينية هو الأساس السياسي للحكومة الجديدة المزمعة، فيما تصر "حماس" على وثيقة "الوفاق الوطني" (وثيقة الأسرى للعام 2006).

أول الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن: ما هو برنامج منظمة التحرير الذي يجري الإصرار عليه فتحواياً؟ متى أعلن؟ متى تقرر؟ فالمجلس الوطني لا يجتمع أصلاً ليكون للمنظمة برنامج، بل إنه لا يوجد حقيقة ميثاق وطني فلسطيني، في ظل عمليات الحذف التي جرت لمواد من الميثاق، قبل عشرين عاماً، من دون وضع مواد جديدة. والسؤال الثاني: بماذا تختلف وثيقة "الوفاق الوطني" التي تصر عليها "حماس" عن برنامج منظمة التحرير؟ فإذا افترضنا أن ما ترفضه "حماس" هو التفاوض وحل الدولتين وسوى ذلك، وأن هذا هو برنامج المنظمة، فإن الوثيقة التي تطالب بها "حماس" تقول صراحة: "إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية "منظمة التحرير" ورئيس السلطة الوطنية".

ربما يؤكد هذا الجدل الغريب بشأن البرنامج الوطني، أن السبب الحقيقي للاستعصاء هو تقاسم السلطة، ورغبة "حماس" في آلية تحل أزمة غزة، وتبقيها من دون شريك هناك، وإدخالها شريكاً في الضفة، والتهرب من الانتخابات. وأيضاً رغبة "فتح" في أن يكون كل شيء بيدها من دون شريك. لكن الأهم من هذا أن الفصيلين لا يعلنان مشروعاً وطنياً أو تصوراً للعمل الفلسطيني، خاصاً بهما. لو وجد مثل هذا المشروع، لربما بحثنا عن شراكة حقيقية بينهما، وبحثنا عن وحدة وطنية تجمع الجميع.

تعلن "حماس" دائماً أن ميثاقها لم يعد يمثل مواقف الحركة. وهناك الكثير من الأمثلة على هذه التصريحات في الإعلام. ولا يوجد أي برنامج عملي جديد مععلن للتعامل مع كل المشكلات الفلسطينية. والأمر مشابه على صعيد "فتح" التي لا تتمكن حتى من عقد مؤتمرها العام.

هذا الغياب لمشروع وطني متبلور وواضح لدى الفصيلين، يتطلب الوحدة الشعبية، ربما هو الهدف الحقيقي لعدم وجود حافز للمصالحة، وعدم وجود حافز لتجاوز قضية مثل "الموظفين".

العامل الفلسطيني في انحسار القضية

2016\6\21

العربي الجديد

سمير الزين

منذ تشكّل النظام السياسي الفلسطيني، في أواسط ستينيات القرن الماضي، مع تشكيل منظمة التحرير، وسيطرة الفصائل المسلحة على هذا الإطار التمثيلي الفلسطيني، لم تواجه القيادة الفلسطينية والفصيل الأكبر في الحركة الفلسطينية (فتح) تحدياً جدياً من داخل الساحة الفلسطينية، يمس موقعها القيادي طوال التجربة السابقة، وصولاً إلى العام 2006. وإن كانت هذه التحديات قد جاءت، في بعض مراحل التجربة الفلسطينية من بعض الدول العربية، وكانت هذه التحديات الآتية من خارج النظام السياسي الفلسطيني، تهدد كل التجربة الفلسطينية، لا قيادتها التاريخية فحسب.

بدأ الوضع في الانقلاب في الساحة الفلسطينية، في سنوات الانتفاضة الأولى، والحركة التي كانت تشغل الموقع الأول بلا منازع، جاءها التحدي من داخل الساحة الفلسطينية، ومن خارج منظمة التحرير. فقد بات واضحاً أن حركة حماس ليست فصيلاً يسعى إلى محاصصة على نسبة كبيرة أو صغيرة على نظام الكوتا الذي ساد الساحة الفلسطينية، بل باتت تسعى، وبكل قوة، إلى السيطرة على النظام السياسي الفلسطيني وقيادته، حسب توجهاتها السياسية. كانت تجربة الانتخابات التشريعية التي تلت وفاة الرئيس ياسر عرفات الفرصة المواتية لحركة حماس، لتختبر وزنها في الساحة الفلسطينية، خصوصاً أن "فتح" كانت تمر في أضعف حالاتها بعد وفاة قائدها التاريخي، والذي كان وجوده يغطي على مشكلات كثيرة كانت تعرفها الحركة، وانكشفت برحيل الرجل.

لم يكن أحد يتوقع أن تفوز "حماس" بأغلبية كبيرة في انتخابات المجلس التشريعي العام 2006، وكانت النتائج مفاجئة حتى للحركة نفسها، لكنها أفرزت واقعاً جديداً، اعتبرته "حماس" تفويضاً لها من الشعب، يمنحها الأفضلية على الآخرين، بمن فيهم حركة فتح التي صُدمت بنتائج الانتخابات، والتي كانت خلافاتها، ومنافسة رجالها بعضهم بعضاً، وحالة الفوضى التي سادت الحركة، أحد أهم الأسباب التي أدت إلى فوز "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وخسارة "فتح".

ولأن الوقائع في التجربة الفلسطينية تجب ما قبلها، فقد اعتبرت حركة حماس أن من حقها أن تدير النظام السياسي الفلسطيني، وعلى "فتح" أن تقبل هذا الواقع، وبالتالي، على نتائج الانتخابات أن تعكس نفسها على كل المؤسسات الفلسطينية، بما فيها منظمة التحرير. وهنا وقعت حركة حماس في عى الانتصار، من دون أن تدرك أن النظام السياسي الفلسطيني ليس المجلس التشريعي فقط، وأن الساحة الفلسطينية معقدة بحكم تداخل المؤسسات وتداخل الفاعلين السياسيين من الداخل والخارج.

وعلى عكس الوظيفة السياسية للانتخابات في العالم، والتي يتم اعتمادها لحل الخلافات السياسية سلمياً، كانت الانتخابات الفلسطينية في العام 2006 المؤسس لحالة الصدام المسلح بين الطرفين الذي شهده قطاع غزة في العام التالي للانتخابات، وأدى إلى الانقسام الفلسطيني لسلمتين. الجديد الذي كرّسته تلك الانتخابات، والافتتال الذي جرى بعدها، هو أنها أسست للصراع الداخلي الفلسطيني، فالدماء الفلسطينية التي سالت في غزة بنيران الإخوة كانت العنوان الذي أسس لطبيعة الصراع التالي، والذي عمل على إضعاف الطرفين اللذين خرجا أصلاً من الانتفاضة الثانية منهكين. وبات الصراع على الوجود وإلغاء الآخر واتهامه بكل التهم الممكنة هو الطاغى على الساحة الفلسطينية.

لا شك أن دخول "حماس" على النظام السياسي الفلسطيني جاء في لحظة مواتية لها، وفي لحظة كانت منافستها الفلسطينية "فتح" تعاني من أزمات كانت غير قادرة على الخروج منها. فقد اختارت "حماس" دخول اللعبة السياسية في ظل خسارة حركة فتح قائدها التاريخي ياسر عرفات الذي شكل نقطة التوازن داخل الحركة. وفي فترة عانت فيها هذه الحركة من انقسامات وخلافات في وجهات النظر، حتى أنه لم يمكن الحديث حينها فعلياً عن "فتح" موحدة. وكانت الخلافات تمتد عميقاً داخلها، بين اتجاهات متباينة المواقف، واتجاهات متباينة المصالح، وخلافات بين أجيال في الحركة من أعمار مختلفة، وخلافات شخصية لا تقل خطورة عما سبق، لكن اللحظة التي وجدتها "حماس" مواتية لها، لم تكن مواتية للساحة الفلسطينية.

على الرغم من إقرارها شكلياً بنتائج الانتخابات، لم تقبل حركة فتح بنتائج الانتخابات فعلياً، فقد عملت على محاصرة حركة حماس بحجج مختلفة، ما صعد الموقف في قطاع غزة، وصولاً إلى الاقتتال الذي يتحمل الطرفان المسؤولية عنه، وكل متابع كان يرى عنوان "الاقتتال قادم" مكتوباً على الحائط، وقد سار الطرفان إليه بعيون مفتوحة، ليؤسساً لوضع فلسطيني منقسم ومشتم وضعيف. يعمل الطرفان، منذ ذلك الوقت، على دفعه إلى مزيد من الضعف والتشتت، في وقتٍ مرّت القضية

والوضع الفلسطيني في ظروفٍ كثيرةٍ صعبةٍ كان يمكنها أن تردع الطرفين. لكن، لا أحد من الطرفين يرى قضية الشعب أهم من مصالحه الفئوية.

كرّس الاقتتال الدموي الفلسطيني سياسةً إغائيةً عند الطرفين، حيث بات منع كل طرفٍ الطرف الآخر في المنطقة التي يسيطر عليها مسألةً طبيعية، فباتت "فتح" ممنوعة في قطاع غزة، وباتت "حماس" ممنوعة في الضفة الغربية، وبفعل قرارات "وطنية" فلسطينية. وأسس هذا الواقع لعلاقات داخلية فلسطينية / فلسطينية لم يشهدها النظام السياسي الفلسطيني من قبل، وباتت مفاوضات المصالحة الفلسطينية مرشحة لرقم قياسي في سنوات المفاوضات، تفوق الرقم القياسي الذي قطعتة المفاوضات مع إسرائيل.

لم يُفقد الانقسام الشعب الفلسطيني عنوانه السياسي الموحد فحسب، بل أدخل كل القضية الوطنية في متاهة الصراعات الفئوية الرديئة أيضاً، وهو ما يهدّد المشروع الوطني الفلسطيني كله بالزوال، بفعل سياساتٍ لا ترى سوى مصالحها الفئوية. ولأنّ الأسوأ ممكناً دائماً، فليس غريباً أن يدخل الوضع القائم الفلسطينيين في متاهةٍ تؤسس لنكبةٍ جديدة، في ظل أوضاعٍ وطنية وإقليميةٍ ليست في مصلحة الفلسطينيين. ولن يبدو أن لا أحد مشغول بالمصير الوطني الذي ينحدر أمام أعيننا إلى الهاوية. في الوقت الذي لا حياة لمن تنادي، فالفصلان الممسكان برقبة الشعب الفلسطيني يعيشان في عالمٍ آخر غير هذا الذي نعيش فيه.

أربعة عوامل تمنع عباس من تنفيذ المصالحة الفلسطينية

الرسالة نت 21\6\2016

يبدو أن خطوات حركة فتح نحو تطبيق المصالحة الفلسطينية مع حركة حماس غير جادة، ويستخدمها رئيس السلطة محمود عباس كنوع من المراوغة السياسية لتحقيق أهدافه ومصالحه الشخصية.

برزت تلك المراوغة جليّة بعد أن تراجعت فتح عن الاتفاقات السابقة مع حركة حماس، لاسيما فيما يتعلق بحلّ ملف موظفي غزة، وتفعيل المجلس التشريعي، وبرنامج الاجماع الوطني المتمثل في وثيقة الوفاق، حيث تصرّفتح على فرض برنامج منظمة التحرير لتعمل به أي حكومة وحدة مقبلة، ما دفع بحماس للإعلان عن فشل اللقاء الثالث ومغادرة وفد فتح الدوحة.

وعلمت الرسالة من مصادر سياسية أن وفد فتح غادر الدوحة قبل وصول رئيس السلطة محمود عباس، و"ذلك لكيلا يضغط عليه القطريون باستئناف الجلسات مع حماس".

ومن الواضح أن أربعة عوامل تمنع أبو مازن من توقيع اتفاق المصالحة مع حركة حماس، تكمن أولها في أن تنفيذ المصالحة يعني الذهاب لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل جميع ألوان الطيف الفلسطيني، وترفع نسبة الشراكة بين الفصائل في القرار السياسي؛ مما يضع قيوداً على ملف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

ويرفض عباس بشكل قاطع وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال "الإسرائيلي"، حيث وصفه في جلسة مع الصحفيين الإسرائيليين قبل عامين بأنه "مقدس" وتعهّد بمواصلته بشتى الطرق، رغم استمرار الدعوات الفلسطينية المطالبة بوقفه.

وفي الخامس من آذار/ مارس 2014، قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير، وهو ثاني أعلى هيئة لاتخاذ القرار لدى الفلسطينيين، بعد المجلس الوطني، في نهاية دورة اجتماعاته استمرت يومين في مدينة رام الله، وقف التنسيق الأمني بجميع أشكاله مع (إسرائيل).

لكن قرارات المجلس المتعلقة بوقف التنسيق الأمني مع (إسرائيل)، لم تنفّذ على أرض الواقع، بقرار مباشر من عباس.

ويتمثل العامل الثاني في أن تنفيذ المصالحة سيُلزم عباس في تفعيل الأطر السياسية الوطنية سواء على صعيد منظمة التحرير أو المجلس الوطني أو المجلس التشريعي، الأمر الذي يحد من تفرده بالقرار السياسي ويحد من عبثه في مشاريع التسوية. ومن المهم ذكره أن عباس يصر على تعطيل الأطر السياسية الوطنية، ويرفض إعادة هيكلة منظمة التحرير وإشراك حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة، إلى جانب تعطيله جلسات المجلس التشريعي والمجلس الوطني منذ سنوات.

أما العامل الثالث هو أن المصالحة في حال تطبيقها ستشكل رافعة للصفة الغربية المحتلة التي تخوض انتفاضة القدس، مما يتعارض مع نهج عباس وأجهزته الأمنية التي تلاحق الانتفاضة وتفرض إطلاق يد المقاومة.

وتحاول السلطة بكل قوة محاربة انتفاضة القدس وتسعى لوأدها، لأنها تعتبر أن استمرارها وتصاعدها يهدد بقائها ومصالحها.

فيما يتمثل العامل الأخير، في أن تحقيقها يحدُّ من حالة الاستقطاب داخل حركة فتح التي استفاد منها عباس واستطاع أن يضعفها ويعزز نفوذه من خلال إقصاء العديد من القيادات وعلى رأسهم محمد دحلان الذي يعده غريماً سياسياً.

ويعتقد عباس أن إنهاء الانقسام سيجعل فتح متفرغة لترتيب أوراقها الداخلية، على حساب مصالحه الشخصية، مما يدفعه للإصرار على بقاء الانقسام وتعزيزه.

وختاماً يمكن القول أن هذه العوامل تمنع أبو مازن من تنفيذ المصالحة مع حركة حماس، معتبراً التوقيع عليها بمثابة التوقيع على شهادة وفاته السياسية.

شعث لـ"الرسالة": لم نتفق على موعد جديد لاستئناف لقاءات المصالحة

الرسالة نت 21\6\2016

قال نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إن هناك لقاءً أخيراً سيجمع حركته مع حركة حماس في الدوحة مجدداً، ولكن " لم يحدد مواعده وأوضح شعث في تصريح خاص بـ"الرسالة نت"، طلبنا أن يكون اللقاء بعد اسبوع، بينما ابلغتنا قطر أن تحديد الموعد سيكون لاحقاً.

وكان وفد حركة فتح قد انسحب خلال الجلسة الثانية من لقاءات الدوحة بشكل مفاجئ ، معلناً رفضه التوصل لحل بشأن القضايا المتعلقة بالموظفين والبرنامج السياسي.

وعلى عكس الموقف الفتحاوي الرسمي الذي أعلن فشل لقاءات الدوحة، قال شعث إن التجربة في اللقاء الأخير لم تكن سيئة، و"كانت قبل الأخيرة وسيكون هناك اجتماعاً أخيراً للاتفاق على النقاط العالقة".

وأشار إلى أنه لم يتم الاتفاق على أيًا من القضايا العالقة في ملف المصالحة خلال الاجتماع الثاني.

وبشأن الخلاف على قضية الموظفين، فقال إن هذه القضية ينبغي حلها ضمن رؤية استراتيجية، " ولكن من الواجب أن يتم حلها فلا يمكن أن تبقى عالقة".

أما البرنامج السياسي الذي تصرفت بشأنه بأن يكون برنامج المنظمة، فقال: " هناك حلاً وسطاً يتمثل في وضع برنامج يتضمن النقاط المتفق عليها بين الحركتين من برنامج المنظمة ووثيقة الأسرى، دون الخلاف على مسألة تسميتها.

ورأى أن هذا الحل الأمثل الذي ينبغي الاتفاق عليه لتجاوز أي عقبة تقف في طريق المصالحة.



وحول انعقاد الإطار القيادي أكد انه انعقاده متفق عليه في وثيقة الوفاق لكن دون الاتفاق على مواعده حتى سبب اللحظة.

وتشترط فتح أن يكون برنامج المنظمة هو المرجعية السياسية لعمل أي حكومة وحدة وطنية، رغم رفض الفصائل الفلسطينية لذلك وتأكيدا ضرورة الالتزام ببرنامج الوفاق الوطني.

وقد نددت الفصائل الفلسطينية بموقف فتح تجاه قضية المصالحة، وتعنتها في حلحلة القضايا العالقة.

أبوردينة: جهود فلسطينية وعربية لحراك نشط في الأسابيع المقبلة

أمد/ رام الله : 21\6\2016

رحب المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، بقرار وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي الذي تبني وبالإجماع مبادرة السلام الفرنسية.

وأضاف أبو ردينة في تصريحات لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية، مساء الاثنين، أن الاتحاد الأوروبي وقف دائما إلى جانب الشعب الفلسطيني، وصوتت أغلب الدول الأوروبية إلى جانب دولة فلسطين في الأمم المتحدة، "ونحن نحي هذا الموقف الأوروبي القوي كما الموقف الفرنسي الشجاع الذي بادر واتخذ هذه الخطوة التي حركت هذه الأمور وجعلت من إمكانية تحقيق السلام وفرصة لا يمكن اضعافها".

وقال "إن الموقف الأوروبي هام جدا ويساهم في الاستقرار وصنع السلام في المنطقة"، مضيفا أن هذا القرار جاء نتيجة الجهود التي يبذلها الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية والمساهمة الفرنسية النشطة التي حركت الأمور وهذا الركود الكبير نتيجة الفراغ الكبير الذي أوجدته سياسة الحكومة الإسرائيلية والتردد الأميركي المستمر.

وتابع المتحدث باسم الرئاسة: "نحن نرحب بهذا الموقف الأوروبي ونطالب الإدارة الأميركية بدعم هذه الجهود التي تؤدي إلى سلام حقيقي، وممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية للرضوخ للإرادة الدولية والإجماع الدولي والشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية"، مشيرا إلى أن الطريق الوحيد إلى الاستقرار في المنطقة والسلام في المنطقة قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية".

وأوضح أبو ردينة "بدون ذلك ستبقى المنطقة والعالم في حالة من عدم التوازن والاستقرار، وحن الوقت للإدارة الأميركية لممارسة نفوذها على السلطات الإسرائيلية لاتخاذ الخطوات الضرورية الجادة لسلام عادل قائم على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية".

وشدد المتحدث باسم الرئاسة على أن الجهود الفلسطينية والعربية ستتواصل خلال الأسابيع والأشهر المقبلة بحركة سياسة نشطة، مشيرا إلى لقاء الرئيس محمود عباس أمس في مدينة جدة بالعاهل السعودي خادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز الذي أبدى دعم المملكة الكامل لجهود الرئيس والسياسة الفلسطينية الحكيمة، إضافة إلى لقائه قبل أيام الملك الأردني عبد الله الثاني.

وأكد أن لجنة المتابعة العربية ستسعى بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني وبعهدود مصرية وسعودية وأردنية لحراك نشط في الأسابيع المقبلة مع المجتمع الدولي.

وتابع أبو ردينة أن الرئيس محمود عباس سيلقي كلمة هامة خلال 48 ساعة أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل ليحدد معالم الموقف الفلسطيني والعربي، وسيدعو أوروبا للاستمرار في حراكها النشط من أجل تحقيق السلام العادل في المنطقة.

رام الله - معا - 21\6\2016

أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة أن الرئيس محمود عباس سيلقي كلمة هامة خلال 48 ساعة أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل ليحدد معالم الموقف الفلسطيني والعربي، وسيدعو أوروبا للاستمرار في حراكها النشط من أجل تحقيق السلام العادل في المنطقة.

ورحب المتحدث الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، بقرار وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذي تبني وبالإجماع مبادرة السلام الفرنسية.

وأضاف أبو ردينة في تصريحات للإذاعة الفلسطينية الرسمية، مساء الاثنين، أن الاتحاد الأوروبي وقف دائما إلى جانب الشعب الفلسطيني، وصوتت أغلب الدول الأوروبية إلى جانب دولة فلسطين في الأمم المتحدة، "ونحن نحي هذا الموقف الأوروبي القوي كما الموقف الفرنسي الشجاع الذي بادروا تأخذ هذه الخطوة التي حركت هذه الأمور وجعلت من إمكانية تحقيق السلام وفرصة لا يمكن إضعافها".

وقال "إن الموقف الأوروبي هام جدا ويساهم في الاستقرار وصنع السلام في المنطقة"، مضيفاً أن هذا القرار جاء نتيجة الجهود التي يبذلها الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية والمساهمة الفرنسية النشطة التي حركت الأمور وهذا الركود الكبير نتيجة الفراغ الكبير الذي أوجدته سياسة الحكومة الإسرائيلية والتردد الأميركي المستمر.

وتابع المتحدث باسم الرئاسة: "نحن نرحب بهذا الموقف الأوروبي ونطالب الإدارة الأميركية بدعم هذه الجهود التي تؤدي إلى سلام حقيقي، وممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية للرضوخ للإرادة الدولية والإجماع الدولي والشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية"، مشيراً إلى أن الطريق الوحيد إلى الاستقرار في المنطقة والسلام في المنطقة قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية".

وأوضح أبو ردينة "بدون ذلك ستبقى المنطقة والعالم في حالة من عدم التوازن والاستقرار، وحن الوقت للإدارة الأميركية لممارسة نفوذها على السلطات الإسرائيلية لاتخاذ الخطوات الضرورية الجادة لسلام عادل قائم على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية".

وشدد المتحدث باسم الرئاسة على أن الجهود الفلسطينية والعربية ستتواصل خلال الأسابيع والأشهر المقبلة بحركة سياسة نشطة، مشيراً إلى لقاء الرئيس محمود عباس أمس في مدينة جدة بالعاهل السعودي خادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز الذي أبدى دعم المملكة الكامل لجهود الرئيس والسياسة الفلسطينية الحكيمة، إضافة إلى لقائه قبل أيام الملك الأردني عبد الله الثاني.

وأكد أن لجنة المتابعة العربية ستسعى بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني وبجهود مصرية وسعودية وأردنية لحراك نشط في الأسابيع المقبلة مع المجتمع الدولي.

مساعٍ لعقد لقاء بين أبو مازن والرئيس الإسرائيلي

القدس المحتلة - ترجمة صفا 21\6\2016

كشفت القناة العبرية العاشرة النقاب، الليلة، عن وجود مساعي جدية لعقد لقاء بين الرئيس الإسرائيلي "روبي ريفلين" ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

وقالت القناة إن اللقاء المذكور سيعقد ببروكسل خلال الأسبوع القادم، وفي حال تحقق فسيكون اللقاء الأول من نوعه منذ انتخاب ريفلين رئيساً.

وأشارت القناة إلى أن "ريفلين" حصل على مباركة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على عقد اللقاء، في حين بدا أن المساعي تتم عبر جهات خارج الحكومة الإسرائيلية وذلك في محاولة للحفاظ على السرية.

الحدود البحرية بين فلسطين ومصر.. من يرسمها اتفاق سري أم "أوسلو 2"؟

القاهرة - خدمة قدس برس 21\6\2016

أثار إعلان السلطة الفلسطينية على لسان سفيرها في الأمم المتحدة، رياض منصور، عن بدءها محادثات مع مصر فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ونفي القاهرة لصحة الإعلان الفلسطيني الرسمي، تساؤلات حول إمكانية وجود مباحثات سرية بين الطرفين.

وما زاد من حالة الجدل، تكهنات البعض بإجراء الجانبين الفلسطيني والمصري لمفاوضات بقيت في طور السرية، في مسعى لإفشال التحركات التركية لإنشاء ميناء بحري في غزة، قالت صحيفة "هآرتس" إن ترسيم الحدود مع مصر سيمنع إنشاؤه.

وتساؤلات أخرى حول سبب الحديث عن ترسيم الحدود البحرية، وهي التي جرى ترسيمها بموجب اتفاقية أوسلو الثانية عام 1995، وما إذا كانت خطوة كهذه تستهدف الضغط على إسرائيل التي ضيّقت الخناق على قطاع غزة وأطبقت الحصار عليه، وقلّصت مساحة الصيد في بحر غزة من 20 كيلومتراً إلى ثلاثة فقط.

ونقلت وسائل إعلامية غربية، الجمعة الماضية، عن سفير السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، تصريحات أشار فيها إلى "بدء المفاوضات مع مصر لترسيم الحدود البحرية لدولة فلسطين المستقبلية والموارد التي يمكن لها استثمارها في البحر".

وجاء في تصريحات منصور "إن المباحثات التمهيدية بدأت مؤخراً في مصر على مستوى وزير الخارجية، وتتواصل بين خبراء، وبدأت السلطة الفلسطينية الاتصال بحقوقيين متخصصين لتحضير ملفها وتدريب كوادرها على تفاصيل قانون البحار".

وجاء النفي المصري الرسمي، عقب إعطاء سفير السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة لتفاصيل دقيقة حول سير المباحثات مع مصر بخصوص ترسيم الحدود، ما أثار امتعاض القاهرة.

أيضاً كشف السفير الفلسطيني في حوار مع صحيفة "اليوم السابع" المصرية، أن "وزير الخارجية سامح شكري بدأ التطرق لترسيم الحدود البحرية مع نظيره الفلسطيني، وكشف عن اجتماع مرتقب للطواقم الفنية من مصر وفلسطين لترسيم الحدود البحرية بين البلدين".

من جانبها، رفضت الخارجية الفلسطينية التعقيب على نفي مصر التفاوض مع السلطة حول ترسيم الحدود، وقالت على لسان وكيلها تيسير جرادات في حديث لـ "قدس برس"، إن "وزارته لم تصدر بياناً حول موضوع ترسيم الحدود"، وأن "الملف معقد وغير واضح الملامح ويعالج بالتواصل المباشر مع الجانب المصري بعيداً عن وسائل الإعلام".

تصريحات جرادات جاءت لتؤكد "الامتعاض" لا "النفي" المصري للإعلان عن مفاوضات ترسيم الحدود.



ويشار إلى أن فلسطين حصلت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة لها صفة مراقب، ووقعت على 10 اتفاقيات من ضمنها اتفاقية أعالي البحار الخاصة بتوضيح حدود كل دولة.

وقال السفير الفلسطيني في القاهرة جمال الشوبكي في تصريحات صحفية له، "إن بلاده كدولة تقع تحت الاحتلال، من حقها ترسيم حدودها مع الجميع، بما يرسخ الحق الفلسطيني ويحافظ على حدود الأراضي والدولة الفلسطينية".

وتابع "نحن نرى ما يجري في البحر المتوسط حالياً وخاصة في شرق المتوسط، الكل يحاول توسيع نفوذه في هذه المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية المهمة، وأول منطقة اكتشف بها الغاز كان أمام شواطئ غزة".

وأوضح السفير أنه برغم عدم وجود معلومات إضافية لديه حول ما يجري من مشاورات بين البلدين حول ترسيم الحدود، فإنه يعتبر اتجاه الأمور في هذا المسار شيئاً طبيعياً، مستدرجاً "منذ الاعتراف بنا كدولة في الأمم المتحدة ونحن نتابع ترسيم حدودنا مع مصر والأردن لحين استقلال الدولة وإنهاء الاحتلال".

"أوسلو 2" والحدود البحرية

من جانبه، تساءل الخبير في مجال ترسيم الحدود البحرية نائل الشافعي، عن سبب تفاوض فلسطين مع مصر على ترسيم الحدود البحرية، بينما تلك الحدود تم رسمتها في اتفاقية "أوسلو 2" الموقعة في عام 1995.

كما استغرب الشافعي في سلسلة تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، اهتمام وسائل إعلام عبرية وغربية كـ "نيويورك تايمز" و"هآرتس" وقناة "روسيا اليوم" عن مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين مصر وفلسطين، في حين يحظى هذا الملف بتجاهل إعلامي مصري.

وقال الخبير المصري "أنا في ريبة كبيرة من الخطوة لعدم ذكرها ترسيم حدود أوسلو 2 في 1995، وأخشى أن تكون مقدمة لتفريط مصري جديد، لن تكون فلسطين المستفيدة منه".

وقال إن هذه الخطوة ربما تكون محاولة لتأكيد ملكية فلسطين لمياهها التي لا تستطيع الصيد فيها إلا لمسافة 3 كيلومترات فقط، بينما أوسلو سمحت بالصيد البحري حتى 20 ميلاً بحرياً.

وتحدد الخريطة رقم 8 ضمن اتفاقية اسلو 2، التي تم التوقيع الرسمي عليها في واشنطن يوم 28 أيلول/ سبتمبر 1995 مناطق النشاط البحري، ولكنها لا تحدد حدوداً، ويظهر توقيع الرئيس ياسر عرفات مشروطاً في الخريطة.

وسبق أن أعلنت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة أن سلطات الاحتلال شرعت في ترسيم الحدود البحرية للقطاع، بحيث تقتصر على مسافة ثلاثة أميال بحرية خلافاً لاتفاقيات أوسلو الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الزوارق الصهيونية وضعت عوامات كبيرة كعلامات ترسيم حدود على مسافة 3 أميال بحرية على طول الخط البحري لقطاع غزة.

ترسيم للحدود أم "ضربة لحماس"؟

ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية في عددها الصادر بتاريخ 18 حزيران/ يونيو الجاري، أن تعاون السلطة الفلسطينية ومصر لرسم الخطوط البحرية بين شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة "سيكون له أبعاد سياسية من شأنها أن تؤثر على إسرائيل وحركة حماس، خاصة على خلفية مخطط إنشاء ميناء في غزة".

ويقول مراقبون إن هذه الخطوة الفلسطينية ربما جاءت بالتنسيق بين السلطة ومصر وإسرائيل من أجل تعطيل بناء تركيا ميناء بحري في غزة، وأن هذا هو السبب الذي جعل المصريين يصمتون على الطلب الفلسطيني الذي أعلن بإيحاء منهم.

بيد أن القاهرة ورام الله وتل ابيب يلتزمون الصمت رسمياً، حيال هذه الأنباء عن ترسيم الحدود البحرية، فيما يكتفي بعضهم بالنفي.

وتصر السلطة الفلسطينية على أن أية مخططات بحرية أو لميناء في القطاع أو لحدود القطاع البحرية، يجب أن توقع من قبلها، الأمر الذي سيعزز مكانة السلطة الفلسطينية في كل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

اللاجئون الفلسطينيون في أرقام

نابلس - "القدس" دوت كوم - عماد سعادته - 2016\6\21

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اليوم الاثنين، تقريراً بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الذي يصادف العشرين من حزيران كل عام، استعرض فيه واقع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات.

وأشار التقرير إلى أن المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948 كانت مأساة مدمرة، فقد طرد ونزح من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حوالي 957 ألف عربي فلسطيني، أي ما نسبته 66.0% من إجمالي الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عشية الحرب، وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950.

المخيمات الفلسطينية الرسمية المعترف بها من وكالة الغوث

وفيما يتعلق بأعداد المخيمات الرسمية التي تعترف بها وكالة الغوث الدولية، فقد أشار التقرير إلى وجود 58 مخيماً تتوزع على النحو التالي: 12 في لبنان، 10 في الأردن، 9 في سوريا، 19 في الضفة الغربية، و8 في قطاع غزة. كما أشار إلى صدور عدة تقديرات رسمية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين عشية حرب عام 1948 من مصادر مختلفة، إلا أن للأمم المتحدة تقديرين: الأول يشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ نحو 726 ألف لاجئ وذلك بناءً على تقديرات عام 1949، والثاني 957 ألف لاجئ بناءً على تقديرات عام 1950.

5.6 مليون لاجئ مسجل في وكالة الغوث

وتشير سجلات وكالة الغوث إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها بتاريخ الأول من كانون ثاني/يناير عام 2015 بلغ نحو 5.6 مليون لاجئ، وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث بداية العام 2015 ما نسبته 16.9% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 24.1% في قطاع غزة. أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن 39.6% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في حين بلغت النسبة في لبنان 8.8% وفي سوريا 10.6%.

نحو 42% من مجمل السكان في دولة فلسطين لاجئون

تشير بيانات عام 2015 إلى أن نسبة السكان اللاجئين في دولة فلسطين بلغت 41.6% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين، وأن 26.3% من السكان في الضفة الغربية هم لاجئون، في حين بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة 67.7%.

اللاجئون مجتمع فتي

بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 39.3% من إجمالي السكان في دولة فلسطين في العام 2015، كما بلغت نسبة الأفراد اللاجئين أقل من 15 سنة 39.6% من إجمالي اللاجئين، بينما بلغت النسبة لغير اللاجئين 39.1% من إجمالي



غير اللاجئين. كما بلغت نسبة كبار السن 60 سنة فأكثر 4.1% من إجمالي اللاجئين في دولة فلسطين في حين بلغت لغير اللاجئين 4.8% من إجمالي غير اللاجئين.

اللاجئين الفلسطينيين المقيمت في دولة فلسطين أكثر خصوبة

بلغ معدل الخصوبة الكلي للفترة (2008 – 2009) في دولة فلسطين 4.4 مولوداً، كما بلغ معدل عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم 4.3 مولوداً لعام 2010، وعند مقارنة تلك المعدلات حسب حالة اللجوء يتضح أن هناك فروقا طفيفة بين معدلات الخصوبة ومتوسط عدد الأبناء المنجبين، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي ومتوسط عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم للاجئين 4.4 مولوداً و4.3 مولوداً على التوالي، في حين بلغت لغير اللاجئين 4.3 مولوداً و4.2 مولوداً على التوالي.

معدلات المشاركة في القوى العاملة منخفضة بين اللاجئين وغير اللاجئين

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة لعام 2015 بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 سنة فأكثر المقيمين في دولة فلسطين 46.1% مقابل 45.6% لدى غير اللاجئين.

معدلات البطالة مرتفعة بين اللاجئين

تشير البيانات إلى وجود فرقاً واضحاً في معدلات البطالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ وصل معدل البطالة بين اللاجئين إلى 32.3% مقابل 21.4% بين غير اللاجئين.

ثلث اللاجئين يعملون كمختصين وفنيين

خلال عام 2015، تعتبر مهنة "الفنيون والمختصون والمساعدون والكتبة"، المهنة الأكثر استيعاباً للاجئين وغير اللاجئين على حد سواء في دولة فلسطين، إذ بلغت للاجئين 34.0% في حين بلغت بين غير اللاجئين 22.5%. كما شكلت مهنة المشرعون وموظفو الإدارة العليا النسبة الأدنى لكل من اللاجئين وغير اللاجئين، بنسبة 2.8% للاجئين مقابل 3.5% لغير اللاجئين.

ارتفاع نسبة التحصيل العلمي بين اللاجئين

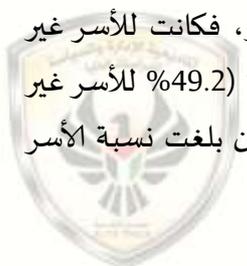
بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام 2015 للأفراد 15 سنة فأكثر 2.9% في حين بلغت لغير اللاجئين 3.6%، كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين 15 سنة فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى، إذ بلغت 14.3% من مجمل اللاجئين 15 سنة فأكثر في حين بلغت لغير اللاجئين 12.1%.

حوالي 60% من الأسر اللاجئة تسكن في شقة

أشارت بيانات عام 2015 إلى أن 44.6% من أسر دولة فلسطين تسكن في مساكن على شكل دار، فكانت للأسر غير اللاجئة 49.2% مقابل 38% للأسر اللاجئة، وبلغت نسبة الأسر في دولة فلسطين التي تسكن شقة 53.7% (49.2% للأسر غير اللاجئة، 60.2% للأسر اللاجئة)، كما بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن مستأجر 8.8%، في حين بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن ملك 78.5% لعام 2015.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات

وفي دراسة أعدت من مؤسسة (FAFO) حول الأوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية في الأردن لعام 2011 أظهرت الدراسة أن 39.9% من سكان المخيمات دون سن 15 سنة من العمر، في حين بلغت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر 4.3%، كما بلغ متوسط حجم الأسرة في المخيمات 5.1 فرداً، وبلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 سنة فأكثر 8.6%.



واظهرت البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان عام 2011، أن نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 6.1%، وبلغت نسبة الجنس 98.2 ذكرا لكل مائة أنثى خلال العام 2011.

كما أشارت البيانات المتوفرة للعام 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 فرداً، من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15.0 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17.0 حالة وفاة لكل ألف مولوداً حي لنفس العام.

مفاجأة.. محمد رشيد (خالد سلام) زار إسرائيل وهذه نشاطاته

لندن – عربي 21 \21\6\2016

نقلت صحيفة الحياة الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية، عن مصادر خاصة لم تسمها، إن محمد رشيد، المستشار المالي للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، زار القدس المحتلة الأحد 12 حزيران/ يونيو الجاري، ونزل في فندق الملك داوود، رفقة مجموعة من المسؤولين الأكراد من كردستان العراق.

وأضافت الصحيفة أن الزيارة تخللتها لقاءات مع رئيس الكنيست الإسرائيلي، ومع ضباط من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

ونزل خالد سلام المعروف باسم محمد رشيد، والوفد المرافق له، ضيوفاً في حيفا، لدى عضو الكنيست الدرزي عن الليكود، نائب وزير التعاون الإقليمي، أيوب قرّا، المعروف بقربه من نتنياهو.

ووفق الصحيفة، فقد أقام قرّا وليمة لرشيد ومرافقيه الأكراد في أحد المطاعم، ودعا إليها مسؤولين إسرائيليين كباراً.

وكشفت الصحيفة أن سلام، وهو عراقي كردي الأصل، زار مستشفى نهاريا رفقة أحد ضباط الاستخبارات الكبار، ليلتقي شخصاً سورياً يتلقى العلاج هناك، واسمه مصطفى علي اللبابيدي، وزعمت الصحيفة أنه أحد كبار قادة جبهة النصرة في سوريا، وأصبح فيما بعد من قادة حركة أحرار الشام. وفق الصحيفة.

وحسب الصحيفة، فإن سلام وبعد زيارة اللبابيدي، توجه إلى منطقة القنيطرة في الجهة التي تحتلها إسرائيل، وأجرى ومن معه لقاء آخر مع مجموعة من المعارضة السورية المقيمة في تلك المنطقة، التي زعمت الصحيفة أنها على علاقة مفتوحة مع الأمن الإسرائيلي. وقد شاركت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في اللقاء.

وتشير الصحيفة إلى أن خالد سلام ومن معه من الأكراد مكلفون من قبل الأميركيين بإجراء اتصالات فعالة وسريعة مع المعارضة السورية، التي تعمل خارج داعش وجبهة النصرة، لترتيب أوراق المعارضة السورية المسلحة، خصوصاً بعد الإرباك والانشقاقات التي حصلت وتحصل في وفد معارضة الرياض.

وتضيف الصحيفة التابعة للسلطة الفلسطينية أن الإمارات على علاقة وثيقة بما يقوم به خالد سلام، خاصة أن إقامة سلام محصورة الآن بشكل كبير ما بين أربيل وأبو ظبي، وهو على علاقة وثيقة جداً بالقيادي الفلسطيني محمد دحلان، الذي يُعرف بأنه يعمل مستشاراً لولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد.

من جهته، أكد موقع "تايمز أوف إسرائيل" لقاء قرّا بسلام، حيث قال قرّا للموقع الإسرائيلي: "ليس سرا أنني على اتصال بالأكراد واليزيديين والدروز السوريين"، ولكنه رفض مناقشة التفاصيل التي أشار إليها التقرير في الصحيفة الفلسطينية.

GAZA

للدراستات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وقال قرا: "هناك حرب اليوم بين الكيانات الإرهابية في إيران والعالم الحر نسبيا، المدعوم من السعودية". وأضاف: "نحن ملزمون بتطوير الاتصالات مع العالم الحر نسبيا؛ من أجل التغلب على التيار الديني المتطرف. لا أنوي التعليق على زيارة شخص أو آخر. ولكن بشكل شبه يومي أجري لقاءات مع شخصيات مختلفة؛ بهدف منع الإرهاب".

يذكر أنه في عام 2012 أذانت محكمة مكافحة الفساد الفلسطينية سلام باختلاس الملايين من الدولارات من الأموال العامة، وحكمت عليه بالسجن لمدة 15 عاما.

ووجدت المحكمة سلام مذنباً بتهمة الاختلاس وغسيل الأموال. وبالإضافة للحكم بالسجن، فُرض عليه دفع غرامة مالية بقيمة 15 مليون دولار، وأصدرت أمرا بمصادرة ممتلكاته.

وأدين هو واثنتان من شركائه بسرقة مبلغ 33.5 مليون دولار من صندوق استثمار فلسطيني يموله مانحون أجنب.

وتم إصدار الحكم على رشيد، الذي نفى في الماضي التهم التي وُجّهت إليه، غيابيا من قبل المحكمة في مدينة رام الله بالضفة الغربية. وكان قد ترك الأراضي الفلسطينية بعد وفاة عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وظهوره كان نادرا منذ ذلك الحين. ويُقال بأنه يملك مصالِح تجارية في أربعة بلدان شرق أوسطية وفي الجبل الأسود.

ورأى صحفي فلسطيني تحدثت إليه "عربي21"، وفضل عدم الكشف عن اسمه، أن كشف الصحيفة الفلسطينية لقصة زيارة رشيد لإسرائيل "هو جزء من الحرب بين معسكر دحلان ومعسكر محمود عباس، لا سيما أن رشيد سبق أن كشف ما قال إنه فساد عباس ونجليه في مقالات كتبها قبل عامين، لكنه صمت، ولم يتحدث في الأمر بعد ذلك، تاركا المجال لصديقه دحلان".

تنديد وطني بدور فتح في إفشال المصالحة

الرسالة نت 20\6\2016

أوصدت حركة فتح باب المصالحة الوطنية بإفشالها بمباحثات الدوحة عبر انسحاب وفدها خلال جلسات الحوار وتراجعها عن بنود جرى التوافق عليها في جلسات سابقة، لاسيما قضايا المصالحة التي توافقت عليها القوى الفلسطينية خلال لقاءات القاهرة عام 2011م.

ونددت القوى والفصائل الفلسطينية بتنكر حركة فتح لبنود تطبيق المصالحة ومحاولتها القفز عما تم التوافق عليه، مؤكدة على حق موظفي غزة في الأمان الوظيفي، و متمسكة بالإجماع الوطني على وثيقة الوفاق، مطالبة بذات الوقت بالانعقاد الفوري للإطار القيادي ل"م.ت.ف" وإعادة تفعيل المجلس التشريعي.

حماس: فتح أفشلت لقاءات المصالحة وتراجعت عن الاتفاق

بدورها، اتهمت حركة حماس نظيرتها "فتح" بإفشال لقاءات المصالحة في الدوحة من خلال تراجعها عما تم الاتفاق عليه في لقاءات سابقة بالعاصمة القطرية.

وقال سامي أبوزهري المتحدث الرسمي باسم حماس في تصريح خصّ به "الرسالة نت"، إن وفد فتح لم يكمل اللقاءات، وانسحب خلال الجلسة الثانية.

وذكر أن فتح تراجعت عن حلّ ملف الموظفين، والتوافق حول إعادة تفعيل المجلس التشريعي، ورفضت القبول ببرنامج الإجماع الوطني المتمثل في وثيقة الوفاق، وأصرت على فرض برنامجها السياسي الخاص لتعمل به أي حكومة وحدة مقبلة.



وحمل أبو زهري قيادة فتح مسؤولية إفشال لقاءات الدوحة، مؤكداً "عدم وجود إرادة سياسية لدى فتح من أجل تحقيق المصالحة، وإصرارها على محاولة إقصاء حماس سياسياً، وفرض سياسة الأمر الواقع عليها"، وفق تعبيره.

وأكد أن حركته ستواصل دورها في حماية أبناء شعبها وتأييد رسالتها، مشيراً إلى أن الحركة أبدت تنازلات كبيرة خلال جولات المصالحة من أجل إنجاحها ولكن فتح لا تزال تتنكر لعملية الشراكة مع الحركة.

الجهاد: برنامج المنظمة غير وطني وحقوق الموظفين غير قابلة للمساومة

من جهته، جدد خضر حبيب القيادي في الجهاد الإسلامي، رفض حركته لأي برنامج سياسي ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني أو أن يكون مظلة سياسية لعمل أي حكومة وحدة وطنية.

ورفض حبيب في تصريح لـ "الرسالة نت"، أن يكون برنامج منظمة التحرير مرجعية سياسية للفلسطينيين؛ "لأنه تنازل عن 78% من أرض فلسطين، وانتقص من حقوق الشعب وثوابته".

وقال إن برنامج المنظمة غير وطني وقائم على التعامل مع الكيان والاعتراف به، وهذا لا يمكن أن يكون برنامجاً وطنياً. وأضاف أن خطورة البرنامج تكمن في أن السلطة تعتبره تصوراً للحل النهائي، "وبالتالي سيعتبر وثيقة دولية لا يمكن لنا كفلسطينيين أن نطالب بأكثر منها".

وأشار إلى أن غالبية الفصائل باستثناء حركته وقعت على اتفاق المصالحة عام 2011م، وايدت أن تكون الوثيقة هي البرنامج الوطني الفلسطيني، " لكننا سجلنا رفضنا التوقيع لأنه يجتزئ بعض حقوقنا". وأوضح أن فتح وبقيّة الفصائل وافقت على الوثيقة باعتبارها برنامجاً سياسياً وطنياً.

وفيما يتعلق بقضية موظفي غزة فأكد أنها قضية غير قابلة للمساومة، ولا يجوز تجاهلها، وقال حبيب، "الموظفون من حقهم أن يتقاضوا رواتبهم، وهذا التزام يجب أن تقوم به الحكومة، وتتحمل مسؤوليته كاملاً، أسوة بالموظفين الآخرين".

وأوضح أن الموظفين الذين يقومون بعملهم على أكمل وجه، يجب أن يأخذوا حقوقهم كاملة بما يضمن أمنهم الوظيفي. وطالب بضرورة حلّ هذه القضية، "وأن يشعر الموظفون بأمنهم الوظيفي"، مشدداً على أن "حل هذه الأزمة وغيرها من أزمات القطاع الضامن الوحيد لإنجاح أي مصالحة".

الشعبية: عباس مختطف للقرار السياسي ومعتل ملفات المصالحة

من جهته، أكد هاني ثوابته عضو اللجنة المركزية للجهة الشعبية، ضرورة التمسك بكافة ملفات المصالحة التي توافقت عليها الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها إعادة تفعيل الإطار القيادي المؤقت وانعقاد المجلس التشريعي، والتمسك بوثيقة الوفاق الوطني كبرنامج سياسي وطني، مشدداً في الوقت ذاته على حق موظفي القطاع في الحصول على الأمان الوظيفي وتقاضي رواتبهم.

وقال ثوابته في تصريح خاص بـ "الرسالة نت"، إن رئيس السلطة محمود عباس هو المسؤول عن دعوة اجتماع الإطار القيادي، و"من الواضح أن هناك تعطيلًا متعمداً منه، فهو لا يريد اجتماع القوى والفصائل للاتفاق على برنامج سياسي، ولديه مشروع خاص يتعلق بالتسوية والرهان على أمريكا".

وأضاف أن عباس مستمر في سياسة التفرد واختطاف القرار السياسي، و"يريد أن يجر القضية الفلسطينية إلى مربع الانهيار"، مشدداً على ضرورة عقد الإطار القيادي لـ "رسم استراتيجية فلسطينية جامعة، تضع حدًا لكافة الملفات والقضايا الوطنية العالقة وتفتح المجال لحوار وطني مفتوح بعيداً عن الثنائية التي لن تفضي لنتائج ملموسة بقضية المصالحة"، موضحاً أن "انعقاده مسألة يماطل بها عباس".

وفيما يتعلق بحقوق موظفي غزة التي ترفض حركة فتح العمل على حل أزمته، فأكد أن هذه القضية "إنسانية وأخلاقية"، ويتطلب النظر إليها بعين المسؤولية، "ولا يجوز أن تتحمل عوائل 40 ألف موظف مسؤولية الانقسام".

وأوضح ثوابته أنه تم الاتفاق في عام 2011م، على آليات لإعادة دمجهم عبر لجان قانونية متفق على تشكيلها، و"في النهاية الأمان الوظيفي حق لكل موظف منهم مثل باقي أبناء شعبهم، ومن حقهم تقاضي رواتب ثابتة".

أما فيما يتعلق بالمجلس التشريعي الذي تصرف فتح على عدم انعقاده، فشدد ثوابته على ضرورة انعقاده لـ"حلحة بعض القضايا الضرورية التي تتطلب معالجة فورية في الواقع الفلسطيني". وتابع "التشريعي جاء نتيجة خيار شعبي، ويمثل كل أبناء الشعب الفلسطيني".

وأكد أن رفض فتح انعقاد التشريعي، يأتي من باب "المنافسة السياسية"، منبهاً إلى أن السلطة لجأت لتشكيل المحكمة الدستورية من أجل قطع الطريق على انعقاد المجلس التشريعي، وليبقى ابو مازن متحكماً ومنفرداً في سدة القرار السياسي. ونوه إلى أن شرعية المجلس لا تزال قائمة، في ظل غياب تجديد الشرعيات وعدم إجراء انتخابات، و"عليه يجب انعقاده بمشاركة الأطر البرلمانية كافة".

الديمقراطية: الأمان الوظيفي حق لكل مواطن و"الوثيقة الوطنية" مجمع عليه

أما طلال أبو ظريف القيادي في الجبهة الديمقراطية، فأكد أن الأمان الوظيفي حق كامل لموظفي القطاع، مشيراً إلى أنه تم التفاهم على تشكيل لجنة وطنية فنية وإدارية من خلال حكومة توافقية، للبحث في كل هذه القضايا.

وقال أبو ظريف لـ"الرسالة نت"، من الواجب حل جميع قضايا موظفي غزة، بما في ذلك المقطوعة رواتبهم ومتفرغي 2005 وغيرهم ممن تجاهلت السلطة حل أزماتهم طيلة الفترة الماضية، ولا يجوز التنكر لحقوقهم.

وبيّن أبو ظريف أن وثيقة الوفاق التي عرفت باسم "وثيقة الأسرى"، هي برنامج الإجماع الوطني لأي حكومة وحدة، موضحاً أن الفصائل أبلغت الجانب المصري خلال لقاءاتها الأخيرة معه، بأن الوثيقة تمثل إجماعاً وطنياً، وأنها البرنامج السياسي للحكومة وليس برنامج منظمة التحرير.

واعتبر اشتراط فتح لبرنامج المنظمة، جزءاً من المناكفات السياسية، التي يجب استبعادها خلال جلسات الحوار الفلسطيني، مشيراً إلى ضرورة أن يكون برنامج الحكومة هو الإطار الذي يعتبر قاسماً مشتركاً بين الجميع؛ "وهو وثيقة الوفاق، كونها تشكل مرتكزاً أساسياً يمكن التحرك من خلاله". وبيّن أن انعقاد الإطار القيادي هو المدخل السليم لإنهاء القضايا العالقة في المصالحة.

وحول إصرار فتح على تعطيل المجلس التشريعي، رد ابو ظريف، أنه "لا يمكن أن تبقى المؤسسات معطلة"، مضيقاً "دور وتفعيل المجلس التشريعي مهم جداً"، مشدداً على التمسك بضرورة انعقاد حوار وطني شامل من أجل البحث في تنفيذ الاتفاقات السابقة، وليس البحث في اتفاقات جديدة.

القيادة العامة: تفرد عباس هو الذي يعطل المصالحة

من جانبه، قال لؤي القريوتي مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة في غزة، إن السلطة الفلسطينية تمارس ضغطاً على فصائل المقاومة لإجبارها على الرضوخ لبرنامج عباس السياسي، مؤكداً في حديث لـ"الرسالة نت"، أن عباس هو من يعطل تطبيق ملفات المصالحة، مشيراً إلى أن الفصائل أبلغت عباس إبان التوافق على تشكيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، بأنه المسؤول عن الدعوة لعقده وأي تأخير عن فعل ذلك سيكون هو من يتحمل المسؤولية.



وأضاف أن الفصائل توافقت على وثيقة الوفاق الوطني، كمنطلق لإصدار وثيقة سياسية، وهي تصلح كأرضية لأجل التوصل إلى توافقات وطنية. وحول قضية الموظفين، فقال إن رواتبهم حق مكتسب لا يجوز لأي جهة المساومة عليه، مشيراً إلى أنه تم التوافق في لقاءات القاهرة، بأن كل من يعمل يجب أن يتقاضى راتباً والعكس، وعليه فإن ذلك أمر لا خلاف عليه وطنياً.

وسائل إعلام تركية: إغلاق المكتب العسكري لحركة حماس في إسطنبول قريباً

أمد/ أنقرة - وكالات: 20\6\2016

نقلت وسائل إعلام تركية عن مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية الإسرائيلية قوله، "إن ممثلي الدولتين سيلتقون في إحدى العواصم الأوروبية يوم 26 يونيو الجاري، لإعلان التوصل إلى مصالحة بين الطرفين".

ولفتت وسائل الإعلام، إلى أنه من المحتمل أن يكون هذا هو اللقاء الأخير للمفاوضات بين البلدين، حيث قال المسؤول الإسرائيلي إنه "لم يتبق من مواضيع المفاوضات إلا نقطة واحدة، وهي إغلاق مكتب الممثل العسكري لحركة حماس في إسطنبول".

وأوضح المسؤول الإسرائيلي، أنه "سيتم التوصل إلى حل لهذه النقطة في اجتماع الأسبوع المقبل، مؤكداً أن موضوع التسوية بين البلدين وصل إلى مستوى عال جداً". وأضاف المسؤول الإسرائيلي، أنه "كان من المتوقع أن تصل المفاوضات إلى نهايتها في شهر مايو الماضي، إلا أن استقالة داود أوغلو تسببت في تعليق المفاوضات إلى شهر يونيو الجاري".

5.6 مليون لاجئ فلسطيني مسجل بـ"أونروا"

رام الله – صفا 20\6\2016

قال الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، إن 5.6 مليون لاجئ فلسطيني مسجل في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا".

جاء ذلك في بيان صحفي أصدره الجهاز بالتزامن مع اليوم العالمي للاجئين، الذي يوافق اليوم الاثنين، الـ 20 حزيران من كل عام.

وأكد الإحصاء أن المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948 كانت "مدمرة"، فقد طرد ونزح من الأراضي التي سيطرت عليها "إسرائيل" حوالي 957 ألف فلسطيني، أي ما نسبته 66.0% من إجمالي الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عشية حرب عام 1948، وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950.

وصدرت عدة تقديرات رسمية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين عشية حرب عام 1948 من مصادر مختلفة، إلا أن للأمم المتحدة تقديرين.

وذكر الإحصاء أن التقدير الأول يشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ نحو 726 ألف لاجئ، وذلك بناءً على تقديرات عام 1949، أما الثاني 957 ألف لاجئ بناءً على تقديرات عام 1950.

وأوضح أنه استناداً لسجلات وكالة الغوث (أونروا) فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها بتاريخ الأول من كانون الثاني عام 2015 نحو 5.6 مليون لاجئ، وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدددهم.

ووفق الإحصاء، فقد شكل اللاجئون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث بداية العام 2015 ما نسبته 16.9% من إجمالي اللاجئين المسجلين لديها، مقابل 24.1% في قطاع غزة.



أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن 39.6% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين، في حين بلغت النسبة في لبنان 8.8%، وفي سوريا 10.6%.

وأشار إلى أن نسبة السكان اللاجئين في فلسطين بلغت 41.6%، من مجمل السكان المقيمين، وذلك حسب بيانات عام 2015، و26.3% من السكان في الضفة الغربية هم لاجئون، في حين بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة 67.7%.

وأفاد أن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً 39.3% من إجمالي السكان في فلسطين في العام 2015، كما بلغت نسبة الأفراد اللاجئين أقل من 15 سنة 39.6% من إجمالي اللاجئين، بينما بلغت النسبة لغير اللاجئين 39.1% من إجمالي غير اللاجئين، كما بلغت نسبة كبار السن 60 سنة فأكثر اللاجئين 4.1% من إجمالي اللاجئين، في حين بلغت لغير اللاجئين 4.8% من إجمالي غير اللاجئين.

وحسب الإحصاء، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي للفترة (2008 – 2009) في فلسطين 4.4 مولوداً، كما بلغ معدل عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم 4.3 مولوداً لعام 2010.

وعند مقارنة تلك المعدلات حسب حالة اللجوء يتضح أن هناك فروقا طفيفة بين معدلات الخصوبة ومتوسط عدد الأبناء المنجبين، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي ومتوسط عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم للاجئين 4.4 مولوداً و4.3 مولوداً على التوالي، في حين بلغت لغير اللاجئين 4.3 مولوداً و4.2 مولوداً على التوالي.

وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة لعام 2015، بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 سنة فأكثر المقيمين في فلسطين 46.1%، مقابل 45.6% لدى غير اللاجئين.

ولفتت بيانات الإحصاء إلى وجود فرق واضح في معدلات البطالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ وصل معدل البطالة بين اللاجئين إلى 32.3%، مقابل 21.4% لغير اللاجئين.

وقال أيضاً إنه وخلال عام 2015، تعتبر مهنة "الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة"، المهنة الأكثر استيعاباً للاجئين وغير اللاجئين على حد سواء في فلسطين.

وأضاف أن هذه المهنة بلغت للاجئين 34.0%، في حين بلغت بين غير اللاجئين 22.5%، كما شكلت مهنة المشرعون وموظفو الإدارة العليا النسبة الأدنى لكل من اللاجئين وغير اللاجئين، بنسبة 2.8% للاجئين، مقابل 3.5% لغيرهم.

وبلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام 2015 للأفراد 15 سنة فأكثر 2.9%، في حين بلغت لغير اللاجئين 3.6%، كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين 15 سنة فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى، إذ بلغت 14.3% من مجمل اللاجئين 15 سنة فأكثر في حين بلغت لغير اللاجئين 12.1%.

وأفادت بيانات عام 2015 أن 44.6% من أسر فلسطين تسكن في مساكن على شكل دار، فكانت للأسر غير اللاجئة 49.2% مقابل 38% للأسر اللاجئة، وبلغت نسبة الأسر في دولة فلسطين التي تسكن شقة 53.7% (49.2% للأسر غير اللاجئة، 60.2% للأسر اللاجئة).

كما بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن مستأجر 8.8%، في حين بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن ملك 78.5% لعام 2015.

وعن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، قال الإحصاء إنه وفي دراسة أعدت من مؤسسة (FAFO) حول الأوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية في الأردن لعام 2011، أظهرت أن 39.9% من سكان المخيمات دون سن 15 سنة من العمر.



في حين بلغت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر 4.3%، كما بلغ متوسط حجم الأسرة في المخيمات 5.1 فرداً، وبلغت نسبة الامية بين الافراد 15 سنة فأكثر 8.6%.

وأظهرت البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان عام 2011، أن نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 6.1%، وبلغت نسبة الجنس 98.2 ذكراً لكل مائة أنثى خلال العام 2011.

وأشارت البيانات المتوفرة للعام 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 فرداً، من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15.0 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17.0 حالة وفاة لكل ألف مولود حي لنفس العام.

رام الله: إجراءات تل أبيب تؤكد انتقالها لعملية ضم المستوطنات فعلياً

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس 20\6\2016

قالت وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية إن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة تؤكد انتقاله إلى عملية ضم المستوطنات فعلياً، والتعامل معها على أساس أنها جزء لا يتجزأ من "دولة إسرائيل".

وكانت حكومة الاحتلال، قد أقرت أمس الأحد خطة مالية خصصت خلالها ما يقارب الـ 20 مليون دولار أمريكي، لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، متذرة بـ "تدهور الوضع الأمني في المستوطنات".

ورأت الخارجية الفلسطينية في بيان لها، أن الأموال التي أقرتها تل أبيب لإقامة العديد من المشاريع الاستيطانية الاستثمارية المخطط لها مسبقاً، "تعكس مرحلة متقدمة من عملية دمج المستوطنات بالمناطق الإسرائيلية، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها بالتدريج".

وشددت على أن القرار الإسرائيلي "تصعيدي"، مؤكدة أن ضعف الرد العربي، أو الإسلامي، أو الدولي هو الذي يحفز ويشجع إسرائيل على الاستمرار في تلك الإجراءات.

ولفتت النظر إلى أن إجراءات الاحتلال "تهويدية وتستهدف تهويد وضم الأرض الفلسطينية المحتلة". مشيرة إلى أن ما يحدث "تطور خطير في الأداء الإسرائيلي، مرتبط بمنظومة الاستيطان غير الشرعي وغير القانوني".

ودعت الخارجية الفلسطينية الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم في اتخاذ خطوات جدية، تعيد الحديث من جديد عن أهمية الربط ما بين تطور العلاقات مع إسرائيل بمدى التزامها بالقانون الدولي وعملية السلام.

وأكدت أن الخطوات أحادية الجانب، وعلى رأسها الاستيطان "تُدمر خيار حل الدولتين". داعية دول العالم لـ "إنقاذ حل الدولتين من خلال علاقاتها مع إسرائيل، ووقف الجرائم الاستيطانية التهويدية".

وجاء في البيان أن السلطة الفلسطينية "تحتفظ" بدورها بالتحرك على جميع المستويات الإقليمية والدولية، لحماية ما تبقى من أرض دولة فلسطين، وتنتظر من بقية الدول، والفعاليات مساندة ودعم مثل هذا التحرك الفلسطيني.



تواجه المقاومة الفلسطينية، في قطاع غزة تحديًا جديدًا في موضوع حفر الأنفاق الهجومية باتجاه إسرائيل، في ظلّ الإعلان الإسرائيلي الأخير عن خطة لإقامة جدار ضخّم أسفل وفوق سطح الأرض بهدف محاربة الأنفاق.

وتتحدث إسرائيل عن جدار أمنيّ بمواصفات هي الأولى من نوعها، على امتداد 60 كيلومترًا، وبعمق كبير تحت الأرض، ليكون بمثابة "خط دفاع"، لمجابهة الأنفاق التي تحفرها حماس، والتي يعمل جيش الاحتلال على طول الحدود بكثافة، لاكتشافها. ويقول الجيش الإسرائيلي إنّه حقق تقدّمًا ملحوظًا في كشف هذه الأنفاق، مؤخرًا، وهو الأمر الذي تنفيه حماس وتقول إنها أنفاق قديمة.

وتُعد الأنفاق خاصّةً الهجومية منها مسألة تحدٍ للأمن الإسرائيلي الذي فوجئ بعددها الكبير خلال المواجهة التي اندلعت صيف 2014، ونجحت حماس من خلالها بفرض معادلة جديدة في الميدان تمثّلت في تنفيذ عدة عمليات هجومية أدت لقتل وجرح وأسّر جنود إسرائيليين.

ومنذ انتهاء الحرب الأخيرة، تبذل إسرائيل جهودًا كبيرة للكشف عن هذه الأنفاق، وسط حديث من قبل كبار قادة الساسة والأمن في إسرائيل عن امتلاك الجيش لتقنيّة جديدة تستطيع وحدات الهندسة من خلالها كشف أي أنفاق. مشيرةً إلى أن هذه التقنيّة نجحت في كشف نفقين على حدود القطاع، في الفترة الأخيرة

وتساءل محللون إسرائيليون خلال مقابلات تلفزيونية عن موقف حماس من بناء مثل هذا الجدار الذي سيعمل على "تحييد" أهم سلاح استراتيجي تمتلكه الحركة. مشيرين إلى إمكانية تعرّض قوات الهندسة الإسرائيلية خلال بدء بناء الجدار إلى هجمات متفرقة كما جرى خلال البحث عن النفق في محيط صوفا شرق رفح منذ نحو شهرين.

وبحسب محللين عسكريين، فإن حماس ستلجأ إلى استخدام قوة نارية ضعيفة من خلال عناصرها أو الإيعاز لأي من الفصائل التي تعمل بالتنسيق معها لذلك، دون اللجوء لاستخدام قوة مفرطة منعًا لرد إسرائيلي عنيف.

ماذا سيكون موقف فصائل المقاومة؟ وهل ستذهب حماس إلى خوض معركة لمنع بناء هذا الجدار؟ أسئلة لا تزال إجاباتها غير معروفة إسرائيليًا في هذه المرحلة على الأقلّ. ويسود حديث في غزة عن أنّ هناك اتفاقًا عسكريًا بين الفصائل على منع إقامة هذا الجدار بأيّ ثمن كان.

أكثر من ثلاثة آلاف لاجئ فلسطيني قتلوا بسوريا

دمشق- المركز الفلسطيني للإعلام 20\6\2016

قالت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا إنها وثقت مقتل (3263) لاجئًا خلال الحرب الدائرة هناك منذ خمسة أعوام، واعتقال 1077 في سجون النظام، إلى جانب اختفاء آثار 285 آخرين.

وأوضحت إحصائية أعدتها المجموعة، اليوم الاثنين، أن 1081 لاجئًا قضوا إثر تعرض منازلهم للقصف، في حين قضى 719 لاجئًا بسبب الاشتباكات، و447 منهم قضوا تحت التعذيب أثناء اعتقالهم في سجون النظام السوري.

وأشارت المجموعة كذلك إلى أن 293 لاجئًا آخرين قضوا برصاص قناصة، بينما قضى 187 لاجئًا بسبب الحصار المشدد على مخيم اليرموك، بينما قضى من تبقى منهم لأسباب متعددة؛ منها الإعدام الميداني، والتفجيرات، والخطف، وأسباب أخرى.



وأعلن فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل أن (17) لاجئاً فلسطينياً قضاوا تحت التعذيب منذ بداية عام 2016 وحتى شهر يونيو/حزيران الجاري.

وتواصل الأجهزة الأمنية السورية -حسب الفريق- تكتمها على مصير أكثر من (1068) لاجئاً فلسطينياً في سجونها، وذلك رغم المطالبات المستمرة بالإفراج عنهم والكشف عن مصيرهم، ومن بين المعتقلين أطفال ونساء وكبار في السن وأشقاء وآباء وأبناء وعائلات بأكملها.

تم بحمد الله

*



مركز
AZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies